

انعكاسات الضمانات غير العقدية للاستثمار الأجنبي

على البيئة الاستثمارية العراقية

أ.م. د. نصير صبار لفته الجبوري

nassirsl@yahoo.com

في الوقت الذي يرمي فيه المشرع العراقي إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها، وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين. وذلك من خلال محاولة وضع ضمانات قانونية توازن مصلحة طرفي عقد الاستثمار، فإنه لا يخفى على المتابع للبيئة الاستثمارية المعاصرة. أن وضع تلك الضمانات بمثابة تحديات مباشرة تعكس ضرورة الإفادة من أدوات هذا الاستثمار الأجنبي بالشكل الذي يدعم عمل تلك الوسائل في تقديم الخدمة والمعرف للبيئة الاستثمارية العراقية، بمعنى إنها تمثل انعكاساً آخر لتطوير تلك البيئة. إذ تسهم من خلال التزامات المستثمر الأجنبي اتجاهها إلى توفير الأساليب اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية وتطويرها وزيادة الطاقة التصميمية للمشاريع الاستثمارية في العراق. ونرمي من خلال ذلك إلى هدفين، أولهما: محاولة إيجاد ضمانات توفر الحماية اللازمة والتعويض المناسب للمستثمر الأجنبي، وتحقيق الغرض من الإسراع في حسم النزاع وتسهيل طرق الإثبات. وثانيهما: مدى انعكاس تلك الضمانات اتجاه تنمية البيئة الاستثمارية العراقية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته